

Distr.: General
14 March 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في الفترة بين ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقريره المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1029)، بما في ذلك فيما يتعلق بالأحكام المحددة الواردة في القرارين ٢٣٧٣ (٢٠١٧) و ٢٤٣٣ (٢٠١٨). وقد ظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئا بشكل عام، وإن كانت التوترات قد زادت بسبب اكتشاف جيش الدفاع الإسرائيلي أنفاقا بُنيت عبر الخط الأزرق، وأعمال البناء التي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق في إحدى مناطق "التحفظ" اللبنانية بالقرب من مسكافعام. وظلت القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان على اتصال دائم بكلا الطرفين من أجل نزع فتيل التوترات، وواصلتا حثهما على استخدام القنوات القائمة لمعالجة الشواغل والامتناع عن أي عمل يهدد وقف الأعمال العدائية. وما زالت على الطرفين التزامات لم تُنجز بعد بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولم يحرز تقدم في سبيل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٢ - في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي رئيس بعثة القوة المؤقتة/قائد القوة بأنه قد بدأ في شن "عملية الدرع الشمالي" لكشف وتعطيل أنفاق ادعى أن حزب الله قد بناها عبر الخط الأزرق، وأعلن ذلك في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/1082) وأبلغه لوسائل الإعلام. وأجرى جيش الدفاع الإسرائيلي، في هذا الصدد، أنشطة حفر في مناطق متعددة جنوب الخط الأزرق للعثور على الأنفاق. وبين ٤ كانون الأول/ديسمبر و ١٣ كانون الثاني/يناير، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي اكتشاف ما مجموعه ستة أنفاق: ثلاثة بالقرب من مطلة عبر الخط الأزرق من كفر كلا (القطاع الشرقي)،



واثنان بالقرب من زرعيت عبر الخط الأزرق من رامية، وواحد بالقرب من شتولا عبر الخط الأزرق من عيتا الشعب (القطاع الغربي). واستطاعت القوة المؤقتة أن تتحقق بصورة مستقلة من وجود خمسة من الأنفاق الستة جنوب الخط الأزرق. ومع أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد أبلغ القوة المؤقتة بأنه استخدم متفجرات في ٢٦ أيلول/سبتمبر لتعطيل النفق الذي عثر عليه بالقرب من شتولا، فإن القوة المؤقتة لم تتحقق من وجود هذا النفق بصورة مستقلة. وعقب عمليات تقييم تقنية أجرتها القوة المؤقتة، استطاعت أن تخلص إلى أن ما لا يقل عن اثنين من الأنفاق الخمسة التي تم التحقق من وجودها كانا يعبران الخط الأزرق (أحدهما في مظلة والآخر في زرعيت) ومن ثم فهما يشكلان انتهاكين للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتعرقلت عمليات التقييم التقني التي كانت تقوم بها القوة المؤقتة في مواقع الأنفاق الثلاثة المتبقية التي تم التحقق من وجودها، وذلك بسبب ضعف الرؤية داخل الأنفاق ووجود عوائق فيها، منها الكتل الأسمنتية ومواد التسييح.

٣ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عطل جيش الدفاع الإسرائيلي أحد الأنفاق في زرعيت باستخدام وسائل متفجرة. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، عطل الجيش الأنفاق الواقعة في مظلة، جنوب كفر كلا، بصب أسمنت سائل من خلال حُفر الأنفاق جنوب الخط الأزرق. وبعد ذلك بيومين، لاحظت القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان تسرب أسمنت سائل من مبنى (كان سابقاً مصنع أسمنت وهو حالياً مزرعة دواجن) في كفر كلا، على بعد حوالي ١٠٠ متر شمال الخط الأزرق. ومع ظهور الأسمنت للعيان شمال الخط الأزرق، أغلق أفراد بملايس مدنية الطرق المؤدية إلى المبنى، مما أعاق القوة المؤقتة عن المراقبة السليمة للموقع. وزارت القوة المؤقتة، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، الموقع في ٢٦ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. إلا أن الجيش اللبناني منع لاحقاً الدخول إلى المبنى على أساس أنه يشكل أملاكاً خاصة. ولم يُسمح للقوة بدخول المبنى رغم طلبها ذلك مراراً من السلطات اللبنانية. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أكدت القوة المؤقتة، في بيان لها، أن المصنع به فتحة مؤدية إلى النفق، الذي كان يعبر الخط الأزرق، وأكدت أنها تعمل بالتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني لاتخاذ الخطوات المناسبة للتعامل مع انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي انتهاء "عملية الدرع الشمالي" ولكنه ذكر أنه سيواصل رصد المناطق الواقعة على طول الخط الأزرق.

٤ - وحثت القوة المؤقتة السلطات اللبنانية على ضمان اتخاذ إجراءات متابعة فورية وفقاً لمسؤوليات لبنان بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم يثبت حتى الآن أن السلطات اللبنانية قد قامت بإجراءات متابعة فيما يتعلق بالأنفاق. وستظل القوة المؤقتة تؤكد للسلطات اللبنانية أهمية المتابعة المناسبة.

٥ - وظلت القوة المؤقتة تشاهد أعمال بناء يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق. وفي ١٠ و ١٦ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر، احتشدت مجموعات من المدنيين اللبنانيين، منهم مسؤولون محليون، في ميس الجبل (القطاع الشرقي)، للاحتجاج على أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من الخط الأزرق، وعبرت مجموعات من المحتجين جنوب الخط الأزرق لفترة قصيرة أثناء المظاهرات.

٦ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي ينصب أجزاء من الجدر الخرسانية التي على شكل حرف T جنوب الخط الأزرق في منطقة مسكافعام قبالة منطقة عديسة (القطاع الشرقي)، متوغلاً إلى داخل واحدة من مناطق "التحفظ" اللبنانية. وقام كل من الجانبين بتعزيز مواقعه العسكرية الواقعة في جانبه من الخط الأزرق في ذلك المكان، مما أدى إلى زيادة التوترات. وحافظت القوة المؤقتة على انتشار قواتها بين الطرفين طيلة اليوم. ومع أنها دعت جيش الدفاع الإسرائيلي إلى تعليق أعمال البناء التي كان يقوم بها في منطقة "التحفظ" اللبنانية حتى التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، فقد استمرت أعمال البناء.

٧ - وفي هذا الصدد، اجتمع مجلس الدفاع الأعلى اللبناني في ١٠ كانون الثاني/يناير وأصدر بياناً "اعتبر فيه ما [كان] يحدث عدواناً على الأراضي اللبنانية". كما قدم لبنان في نفس اليوم رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (A/73/714-S/2019/36)، ذكر فيها أن "إسرائيل [قامت] باعتداء جديد على السيادة اللبنانية، من خلال القيام ببناء حائط وإنشاءات داخل الأراضي اللبنانية في نقاط التحفظ على الخط الأزرق، بالقرب من المستعمرة المسماة مسكاف عام". وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى مؤرختين ١٨ كانون الثاني/يناير (S/2019/61)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أن بلده "تواصل [...] جهودها الجارية للتصدي للتهديد الذي يشكله حزب الله فوق الأرض عن طريق بناء حاجز ترابي طبيعي يقع بكامله على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق". وورد في الرسالة ذاتها كذلك أن "تشديد إسرائيل لهذا الحاجز [...] مبرر ومسوغ تماماً" وأن إجراءات إسرائيل "هي تدابير دفاعية محضه".

٨ - وفي ثمانية حوادث مستقلة، شاهدت القوة المؤقتة أسلحة مصوبة من جيش الدفاع الإسرائيلي باتجاه الشمال، منها ما كان مصوباً، في خمس مناسبات، نحو الجيش اللبناني فيما يتصل بالإنشاءات الجارية جنوب الخط الأزرق. وفي إحدى المناسبات، شاهدت القوة المؤقتة سلاحاً مصوباً من الجيش اللبناني نحو جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. وكانت عناصر القوة المؤقتة منتشرة بين الجيشين لتخفيف التصعيد.

٩ - وفي الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ شباط/فبراير، سجلت القوة المؤقتة ١٧٥ انتهاكاً برياً للخط الأزرق، منها ١٧٢ انتهاكاً ارتكبتها مديون عبروا جنوب الخط الأزرق، تشمل ٧٤ انتهاكاً ارتكبتها أساساً رعاة ومزارعون أغلبها في منطقة مزارع شبعا وكفر كلا، ومزارعون يزرعون حقولهم، بالقرب من رميش، فضلاً عن ٧٠ انتهاكاً متصلة ببئر شعيب بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي). وعبر صيادون مسلحون جنوب الخط الأزرق في أربع مناسبات. وعبر أحد ضباط الجيش اللبناني الخط الأزرق في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في كفر كلا (القطاع الشرقي). وعبر أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق في القطاع الشرقي مرتين، تتصل كلتاها بإزالة زرع، في عيتون، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ميس الجبل في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠ - وظلت إسرائيل تنتهك المجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريباً، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والسيادة اللبنانية. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى شباط/فبراير، سجلت القوة المؤقتة ما متوسطه ٩٦,٥ انتهاكاً للمجال الجوي كل شهر، بما متوسطه ٢٦٢ ساعة تحليق. ومثلت الانتهاكات التي جرت بطائرات مسيرة بدون طيار ٧٧ في المائة من هذه الانتهاكات، فيما جرت الانتهاكات المتبقية بطائرات مقاتلة أو طائرات مجهولة الهوية. وواصلت القوة المؤقتة الاحتجاج لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على جميع الانتهاكات الجوية والحث على وقفها فوراً.

١١ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر و ٧ و ٢١ كانون الثاني/يناير، لاحظت القوة المؤقتة أن جميع ترددات رادار مجالها الجوي في برج قلوبية (القطاع الشرقي) قد جرى التشويش عليها من قبل جهات غير معروفة، مع استمرار التشويش ساعة تقريباً في كل مرة.

١٢ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، لاحظت القوة المؤقتة طائرة صغيرة بدون طيار تعبر الخط الأزرق من موقع تابع للجيش اللبناني بالقرب من بليدا في اتجاه موقع متاخم تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي. وعادت الطائرة إلى شمال الخط الأزرق بعد ذلك بوقت قصير.

١٣ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمال الخط الأزرق. وفي حين رحبت حكومة لبنان بالاقتراح الذي قدمته القوة المؤقتة إلى الطرفين في عام ٢٠١١ بشأن تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، لم ترد حكومة إسرائيل بعد على الاقتراح.

١٤ - وفي رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (A/73/631-S/2018/1091)، أدانت المندوبة الدائمة للبنان "الحملة السياسية والدبلوماسية التي تشنتها إسرائيل ضد لبنان"، مستخدمة في ذلك وسائل منها التعدي على "شبكة الاتصالات اللبنانية، عبر حرق شبكة الهاتف، وإرسال رسائل مسجلة إلى أهالي قرية كفر كلا الجنوبية المدنيين الأمنيين، تحذرهم فيها من تفجيرات سوف تطال الأراضي اللبنانية وتعرض حياتهم للخطر".

١٥ - وعملاً بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت القوة المؤقتة مساعدة الجيش اللبناني في إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة بخلاف ما هو تابع لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة. وتحقيقاً لهذه الغاية، احتفظت القوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، بـ ١٦ نقطة تفتيش دائمة وبما متوسطه ١٥٦ نقطة تفتيش مؤقتة وأجرت ما متوسطه ٢٩٨ عملية مضادة لإطلاق الصواريخ كل شهر. وفي الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ شباط/فبراير، لاحظت القوة المؤقتة ٣٠٥ من حالات حمل أسلحة غير مأذون بها، منها ٣٠٣ من حالات حمل أسلحة صيد، في منطقة عمليات القوة.

١٦ - وحافظت القوة المؤقتة على الوتيرة المرتفعة لعملياتها تمشياً مع القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، على النحو الذي أكد عليه من جديد في القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨). ففي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى شباط/فبراير، أجرت القوة ما متوسطه ٣٨٦ ١٤ من الأنشطة العملية العسكرية شهرياً، بما في ذلك ٧٠٨٠ دورية في المتوسط.

١٧ - وواصلت دوريات القوة الراكبة والراجلة والجوية إحداث أثر عملياً في جميع البلديات والقرى الواقعة في منطقة العمليات. وأجرت القوة المؤقتة زيارات عديدة إلى المناطق التي سبق أن شهدت فيها القوة قيوداً على حركتها أو حوادث. وظلت دوريات الاستطلاع الجوي تتركز فوق المناطق التي يتاح فيها بشكل محدود وصول الدوريات البرية إليها، مثل الأملاك الخاصة أو التضاريس الوعرة أو الأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام المضادة للأفراد. وبعد إعلان جيش الدفاع الإسرائيلي في ٤ كانون الأول/ديسمبر عن اكتشافه أنفاقاً (انظر الفقرة ٢ أعلاه)، زادت القوة المؤقتة دورياتها الراجلة وأنشطة مراقبتها الليلية على طول الخط الأزرق.

١٨ - ومع أن حرية تنقل القوة المؤقتة كانت تحظى بالاحترام عموماً، فقد صودفت بعض القيود، على النحو المفصل في المرفق الأول لهذا التقرير. وقد زادت القيود على حرية تنقل القوة قرب الخط الأزرق في النصف الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر.

١٩ - واستولى مدنيون يرتدون ملابس مدنية على متعلقات للقوة في مرتين. ففي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أخذ أفراد حقيباً بها كاميرا من سيارة تابعة للقوة في كفر كلا (القطاع الشرقي). وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، تصارع بدنياً طاقم من فريق المراقبين في لبنان كان يراقب مصنع الأسمت السابق، على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٣ أعلاه، مع أفراد كانوا يستولون على حقائب من سياراتهم. وتابعت القوة

المؤقتة مع الجيش اللبناني ما يخص جميع هذه الحوادث. ومع أن القوة المؤقتة قد نجحت في استعادة بعض المتعلقات المسروقة، فقد كان بعضها تالفاً، وما زال الجناة مجهولي الهوية.

٢٠ - وواصلت القوة المؤقتة المتابعة مع السلطات اللبنانية بخصوص حادث ٤ آب/أغسطس الذي هاجم فيها حوالي ٢٠ فرداً يرتدون ثياباً مدنية دورية من أربع مركبات تابعة للقوة المؤقتة في قرية مجدل زون (القطاع الغربي) على النحو المفصل في تقرير المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1029)، الفقرتين ١٦ و ١٧). وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت القوة إلى الجيش اللبناني النتائج التي انتهت إليها التحقيق الذي أجرته في الحادث. وفي رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم الجيش اللبناني، عن طريق المندوبة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، تقريراً إلى الأمم المتحدة أجمل فيه نتائج التحقيق الذي أجرته. وتباينت تلك النتائج مع نتائج التحقيق الذي أجرته القوة المؤقتة وخلص إلى أن أفراداً منظمين، بعضهم كان يحمل - حسب الادعاءات - أسلحة هجومية بشكل غير قانوني، هم المسؤولون عن الهجوم العنيف الذي تعرض له حفظة السلام التابعون للقوة الذين كانوا يقومون بدورية اعتيادية في مجدل زون. ولم يحدد التقرير الذي قدمه الجيش اللبناني المسؤولين عن الاعتداءات. ولم يبدأ حتى الآن السير في إجراءات جنائية لتقديم الجناة إلى العدالة. وتواصل الأمم المتحدة اتصالاتها مع السلطات اللبنانية بهذا الخصوص. وبعد هذا الحادث، استأنفت القوة المؤقتة دورياتها المنتظمة في مجدل زون بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني دون وقوع حوادث أخرى.

٢١ - وواصلت القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان دورياتهما في المناطق المحيطة بمواقع المنظمة اللبنانية غير الحكومية، جمعية أحضر بلا حدود، القريبة من الخط الأزرق. وإزاء ادعاء جيش الدفاع الإسرائيلي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر أن حزب الله يستخدم موقع جمعية أحضر بلا حدود في العديسة لأغراض المراقبة، أجرت القوة تفتيشاً ثانياً لذلك الموقع في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر (وكانت قد فتشته لأول مرة في تموز/يوليه ٢٠١٨). وفتشت القوة المؤقتة أيضاً موقع جمعية أحضر بلا حدود المستوثق منه حديثاً في يارون (القطاع الغربي) في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ونظراً لأن هذه المواقع توجد في أملاك خاصة، فقد أجريت عمليات التفتيش بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني. ولم تكشف عمليات التفتيش عن أي انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتواصلت القوة المؤقتة رصد هذه المواقع.

٢٢ - وواصلت القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان التحوار مع السلطات اللبنانية لضمان المتابعة المناسبة للاجتماع الوزاري المعروف باسم مؤتمر روما الثاني، المعقد في آذار/مارس ٢٠١٨، بما في ذلك التزام لبنان: بزيادة قوام ووجود الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة من خلال نشر الكتيبة النموذجية للجيش اللبناني؛ وبناء قدرات القوات البحرية (انظر أيضاً الفقرة ٥٧ أدناه). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيساهم بستة ملايين يورو في تجديد مبنى حددته الحكومة اللبنانية في بيت ليف (القطاع الغربي) لاستخدامه كمقر قيادة للكتيبة النموذجية، بما يشمل مرافق الإقامة والتدريب. وسيجري إنشاء فريقين عاملين مشتركين مع الجيش اللبناني والقوة المؤقتة أحدهما معني بالتدريب والآخر معني بمرافق الإقامة. وتعهدت عدة دول أعضاء بالفعل بتقديم دعم إضافي لنشر الكتيبة النموذجية.

٢٣ - وبالإضافة إلى ما جاء في الفقرة ٧ من القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨)، التي دعا فيها مجلس الأمن حكومة لبنان إلى وضع خطة لزيادة قدراتها البحرية، بهدف تقليص القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة ونقل مسؤولياتها في نهاية المطاف إلى الجيش اللبناني، طلب مني المجلس أيضاً أن أقدم تقييماً مشتملاً على

توصيات. ويقوم الجيش اللبناني، منذ عام ٢٠٠٦، بتعزيز قدراته البحرية، معتمداً في ذلك على وسائل منها مساهمات المجتمع الدولي وأنشطة التدريب التي تقوم بها القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة. وتشغل البحرية اللبنانية حالياً محطات رادار بفعالية على طول الساحل اللبناني، بالتكامل مع مركز العمليات المركزية التابع للجيش، مما يتيح توفير صورة سطحية مستمرة للمياه الإقليمية اللبنانية (١٢ ميلاً بحرياً). كما تمتلك البحرية اللبنانية القدرة على العمل بشكل كامل على طول الساحل اللبناني حتى ثلاثة أميال بحرية، وبشكل جزئي حتى ستة أميال بحرية. وجرى الاستيثاق من أن بعضاً من عتادها صالح للاستعمال مع القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة في المياه الإقليمية اللبنانية لمدة تصل إلى ٤٨ ساعة في الأحوال الجوية الجيدة.

٢٤ - غير أن الجيش اللبناني يفتقر إلى الموارد والقدرات اللازمة للعمل بصورة مستقلة في جميع أرجاء المياه الإقليمية اللبنانية لفترات طويلة، حتى في ظل ظروف مناخية معتدلة. ومن الضروري توافر أفراد متفرغين ومدربين، فضلاً عن قدرات معززة في مجال الهياكل اللوجستية والصيانة، لمواصلة عمليات الأصول البحرية اللبنانية. ومن أجل التصدي لهذه التحديات المتعددة في الأجلين القصير والمتوسط، تحتاج القوات البحرية اللبنانية إلى دعم الشركاء الدوليين.

٢٥ - وعملاً بالقرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨)، أوصى بأن يواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة، في إطار آلية الحوار الاستراتيجي، المشاركة في الفريق العامل المشترك الذي أنشئ من أجل وضع استراتيجية لنقل مسؤوليات فرقة العمل البحرية تدريجياً إلى الجيش اللبناني، بالاقتران مع الخطة الاستراتيجية للجيش اللبناني. وينبغي أن تنظر هذه الاستراتيجية، بالنسبة لكل مرحلة، في القدرات اللازمة، بما في ذلك مستوى تدريب أفراد القوات البحرية، والبنى التحتية المناسبة، وعدد السفن ونوعها، وتوافر الدعم اللوجستي الفعال بهدف إتاحة تولي قوات البحرية اللبنانية المسؤوليات جزئياً في المياه الإقليمية اللبنانية، مع السعي إلى إحراز تقدم في غضون ١٢ شهراً. وخارج هذا الإطار الزمني، ينبغي أن تسعى الاستراتيجية الانتقالية إلى تحقيق أوجه التآزر مع المبادرات الثنائية التي ينفذها الشركاء الدوليون، بهدف تقليل المسؤوليات التي تضطلع بها فرقة العمل البحرية في نهاية المطاف.

٢٦ - ويتواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان والقوة المؤقتة مع الدول الأعضاء من أجل الترويج لتوافق أوسع في الآراء وللتشجيع على اتباع نهج منسق لدعم بناء قدرات القوات البحرية اللبنانية.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعماً لجهود لبنان الرامية إلى بناء القدرات والتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، بما في ذلك القوات البحرية اللبنانية، نفذت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة عمليات اعتراض بحري في جميع منطقة العمليات البحرية، فأوقفت ٢١ سفينة في المتوسط يومياً. ومن بين ٢٩٢ ٢ سفينة التي جرى توقيفها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتشت السلطات اللبنانية ٦٤٩ سفينة وأخلت سبيلها. وواصلت أيضاً فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعم جهود بناء قدرات الجيش اللبناني، بما في ذلك القوات البحرية اللبنانية، بإجراء ٣٦٢ دورة تدريبية تهدف إلى تحسين المعايير التشغيلية المشتركة لأنشطة الرصد والتوقيف.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٨ - عقدت القوة المؤقتة اجتماعات ثلاثية في ٥ كانون الأول/ديسمبر و ١٠ كانون الثاني/يناير و ١٣ شباط/فبراير، ناقشت خلالها مسائل متصلة بآليات الاتصال والتنسيق وانتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويسرت القوة المؤقتة أيضاً اجتماعاً ثلاثياً في ١٧ كانون الثاني/يناير كرس لمناقشة

مسألة إيجاد حلول عملية للمناطق المتنازع عليها على طول الخط الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، أُجرت القوة المؤقتة اتصالات ثنائية متواترة مع الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية، بشأن مسائل منها الترتيبات الرامية إلى الحد من التوترات على طول الخط الأزرق.

٢٩ - وما زالت تثار مع السلطات الإسرائيلية إمكانية إقامة مكتب اتصال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب بإسرائيل. فعلى الرغم من موافقتها على مقترح القوة المؤقتة في عام ٢٠٠٨، ظلت إقامة هذا المكتب مسألة معلقة.

٣٠ - وواصلت القوة المؤقتة الاتصال بحكومة لبنان والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تساعد في بناء قدرات المؤسسات الوطنية على حماية المدنيين. وواصلت القوة المؤقتة أيضاً تدريب أفرادها من أجل كفالة التأهب لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي الوشيك.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُرِّبَ ٢٢٠ ٢ من الأفراد العسكريين والمدنيين، منهم ما يزيد على ٢١٥ امرأة، على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وواصلت القوة المؤقتة ومقر الأمم المتحدة تأكيد أهمية زيادة عدد وأقدمية النساء العاملات في القوة، لا سيما في صفوف الأفراد العسكريين حيث تشكل النساء حالياً ٥ في المائة فقط من الجنود وليست لهن رتبة أعلى من رتبة مقدم. ونظمت القوة المؤقتة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تدريباً على الوساطة لمدة يوم واحد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لفائدة ٤٥ امرأة، من بينهن عضوات في المجلس البلدي لكل من صور والعباسية (كلاهما في القطاع الغربي). وبالإضافة إلى ذلك، نظمت القوة المؤقتة حلقات عمل بشأن تصنيع المنتجات الزراعية وتسويقها لفائدة ٤٥ امرأة ريفية في دير ميماس (القطاع الشرقي) في كانون الأول/ديسمبر، وفي العباسية في كانون الثاني/يناير، على التوالي.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٢ - لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وما زال حزب الله يعلن على الملأ أنه يحتفظ بقدرات عسكرية. ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير، صرح الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله قائلاً "لدينا بطبيعة الحال الصواريخ الدقيقة وبالعدد الكافي من أجل مواجهة [إسرائيل] في حرب مقبلة، وإصابة أي هدف نريده في سياق خطتنا الحربية... ونملك الصواريخ الدقيقة بالكمية التي نحتاجها، ولم نعد بحاجة لنقلها".

٣٣ - واحتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بالأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة ما زال يقوض قدرة حكومة لبنان على ممارسة سيادتها وسلطتها على أراضيها بشكل تام.

٣٤ - وواصل الجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك إلقاء القبض على الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى جماعات متطرفة أو في دعمها. ففي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ شباط/فبراير، وردت أنباء عن اعتقال ٤٣ شخصاً بتهم تتعلق بالإرهاب، منهم أشخاص يشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً). ويمثل هذا الرقم انخفاضاً كبيراً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي (من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨) إذ ووثقت خلالها ١٢٢ حالة اعتقال متصلة بالإرهاب. ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى تحسن الحالة الأمنية في لبنان منذ عام ٢٠١٧، وكذلك إلى التقدم الذي أحرزته قوات الأمن التابعة للدولة في تعزيز أمن الحدود ومراقبتها على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية.

٣٥ - وفي ٢ و ٩ كانون الثاني/يناير و ١٣ شباط/فبراير، في بلدة عرسال، أوقفت السلطات اللبنانية ثمانية مواطنين سوريين في المجموع بتهمة الإرهاب، بما في ذلك تشكيل خلية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية والتخطيط لشن هجمات ضد الجيش اللبناني. وصودرت أيضا مواد متفجرة من منزل أحد المشتبه فيهم. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، اعتقل الجيش اللبناني، في مدهمة وقعت في عرسال في شرقي لبنان، رجلا مطلوبًا للعدالة بتهمة المشاركة في هجمات عام ٢٠١٤ الإرهابية على الجيش في عرسال. وصودرت أيضا أسلحة وذخيرة خلال المدهمة. وفي ١٦ شباط/فبراير، في الهرمل في شمال شرقي لبنان، اعتقل الجيش اللبناني اثنين من قادة تنظيم الدولة الإسلامية، وكلاهما سوري، أحدهما من كبار القادة، قداما من دير الزور في الجمهورية العربية السورية.

٣٦ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى القبض على ٥٧ شخصا بسبب إطلاق النار في الهواء في منطقة الشوف. وفي ٣ شباط/فبراير، أطلق مسلح مجهول الهوية النار على مركبة عريف في قوات الأمن الداخلي ثم رامها بقنبلة يدوية، مما أسفر عن مقتل العريف، وذلك في زحلة في شرقي لبنان.

٣٧ - وإضافة إلى ما أوردته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ فيما يتعلق بالاشتباكات التي وقعت في مخيم المية مية للاجئين الفلسطينيين بالقرب من صيدا، وذلك في تقريرتي السابق (S/2018/1029، الفقرة ٣٤)، خلص تقييم أجرته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أن ٢٧٨ من المأوي قد تضررت، وأن بعضها قد دُمر نتيجة القتال. وأصبحت العيادة الصحية التابعة للأونروا في مخيم المية مية بجهاز متفجر. وبالإضافة إلى ذلك، أصيبت برصاص طائش مدارس الأونروا الواقعة في مخيم المية مية، وكذلك بالقرب من مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين. وذكرت الأونروا الأطراف بضرورة احترام القانون الدولي، بما في ذلك حرمة المباني التابعة للأمم المتحدة، وأغلقت منشآتها في المخيم في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بسبب المخاوف الأمنية. واستخدمت الوكالة مدارس بديلة خلال حالة الطوارئ، وقدمت الدعم النفسي والاجتماعي عند استئناف الدراسة.

٣٨ - وعقب وقف إطلاق النار بين حركة فتح وجماعة أنصار الله في مخيم المية مية للاجئين الفلسطينيين، الذي بدأ نفاذه في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أسفر اتفاق لاحق أبرم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عن مغادرة زعيم جماعة أنصار الله جمال سليمان والعديد من الموالين له، حسبما أفادت به التقارير، إلى الجمهورية العربية السورية.

٣٩ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، قتل فلسطيني رميا بالرصاص على يد الجيش اللبناني عند نقطة التفتيش العسكري المسماة الرشيدية في مدخل مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين بالقرب من صور، وذلك بدعوى عدم التوقف عند نقطة التفتيش الأمني. وقد ألهب هذا الحادث التوترات في المخيم، ولكن الفصائل الفلسطينية تدخلت لمنع التصعيد.

٤٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أعلن الجيش اللبناني عن إلقاء القبض في وادي خالدي في شمالي لبنان، على فلسطيني هارب مطلوب للعدالة بتهمة الانتساب إلى جماعة فتح الإسلام وكتائب عبد الله عزام. وكان هذا الشخص أيضا متهما بالقتال مع جماعة بلال بدر المقاتلة في اشتباكات عام ٢٠١٧ التي وقعت في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين بالقرب من صيدا.

٤١ - ولم يجرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، والتي ما زالت تنتقص من سيادة لبنان وتعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود بفعالية.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٢ - تواصلت مزاعم بشأن نقل أسلحة إلى جهات مسلحة من غير الدول، وهي مسألة تبعث على القلق بشدة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعلن رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، أن إسرائيل تواصل "العمل على منع الحشد العسكري لإيران في سوريا ومشروع حزب الله لحيازة الأسلحة الدقيقة في لبنان". وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ورد أن رئيس إسرائيل، روفن ريفلين، قال إنه "طالما استمرت إيران وأعوانها في إرساء وجودهم، فإن إسرائيل ستتصرف من أجل الدفاع عن أمنها، بوسائل منها العمل على منع نقل الأسلحة المتطورة من إيران عبر سوريا إلى حزب الله في لبنان"، وأضاف أن "لبنان يتحمل مسؤولية سيادية عن جميع الأعمال التي يقوم بها حزب الله". وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، قال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إن حزب الله قد حصل على القذائف الدقيقة "خصيصاً بعد تجربتنا في سوريا".

٤٣ - ومع أن الأمم المتحدة تأخذ مزاعم نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يمكنها من التحقق منها بشكل مستقل. وفي حال ثبوت صحة هذه المزاعم، فإنها ستشكل انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (انظر المرفق الثاني من هذا التقرير).

٤٤ - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ، مؤرختين ٢٦ كانون الأول/ديسمبر (A/73/695-S/2018/1162) و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر (A/73/713-S/2018/1170)، أجالت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة رسالةً من حكومة بلدها مفادها أنه في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر "... قامت طائرات حربية إسرائيلية بخرق الأجواء اللبنانية، لتنفيذ غارات جوية على أراضي الجمهورية العربية السورية"، وتشير إلى أن "هذا الخرق الخطير [شكّل] خطراً على حركة الطائرات المدنية في الأجواء اللبنانية، وكاد يتسبب في كارثة جوية كبيرة".

٤٥ - وتواصلت أنباء تفيد بمشاركة حزب الله في القتال الجاري في الجمهورية العربية السورية. وزُعم أيضاً أن عدداً من المواطنين اللبنانيين ما زالوا يقاتلون إلى جانب الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في الجمهورية العربية السورية.

٤٦ - وشارف على الاكتمال نشر أفواج الجيش اللبناني الأربعة المعنية بمراقبة الحدود البرية وبناء أبراج المراقبة على طول حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية. ولم ترد أنباء عن حوادث إطلاق نار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية نحو لبنان خلال الفترة. وقيل إن ١٤١ مواطناً سورياً في المجموع أُلقي عليهم القبض من جانب الجيش اللبناني بسبب دخولهم إلى لبنان بصورة غير قانونية من الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بعدد السوريين الذين أُلقي القبض عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وهو ١٠٠٦ (S/2018/1029، الفقرة ٤٢). ويعزى الانخفاض أساساً إلى صعوبة العبور في ظروف الشتاء. ومن أواخر تشرين الأول/أكتوبر إلى منتصف شباط/فبراير: (أ) أُلقت السلطات اللبنانية القبض على ٢٢ شخصاً بتهمة الاشتراك في أنشطة تهريب البشر؛ و (ب) أجرى الجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية عمليات لمكافحة الإرهاب في مستوطنات

سورية غير رسمية تقع في لبنان، مما أسفر عن اعتقال ٥٢١ شخصا في عرسال وحولها، ويعزى ذلك أساسا إلى افتقارهم إلى الوثائق اللازمة؛ و (ج) اعترضت السلطات اللبنانية أيضا أنشطة لتهريب البشر في المياه اللبنانية في اتجاه قبرص، وجرى إنقاذ ٧٤ شخصا من جانب الجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية. وفي ١١ شباط/فبراير، أعلن الجيش اللبناني عن مقتل أحد المهربين وجرح آخر في حادث إطلاق نار أعقب محاولة تهريب فاشلة على متن قارب من عكار في شمالي لبنان في اتجاه قبرص.

٤٧ - وفي سياق عمليات واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار جرت في منطقة بعلبك والهرمل، شمالي البقاع، عزز الجيش اللبناني انتشاره عقب وقوع اشتباكات مسلحة متكررة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قُتل أربعة من المشتبه بهم وألقي القبض على العديد من الأشخاص في مدهمة قام بها الجيش اللبناني في بعلبك. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قتل جندي لبناني على يد مسلحين مجهولي الهوية خلال مشاركته في دورية في بعلبك. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، جرح جنديان لبنانيان في هجوم على عصابات إجرامية وقع في بريتال بالقرب من بعلبك، في شرقي لبنان.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقى القبض على موردي أسلحة مزعومين في شمالي وشرقي لبنان على طول الحدود الشرقية وفي منطقة جبل لبنان. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شن الجيش اللبناني غارات وصادر مخدرات وأسلحة في بعلبك. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، ألقّت قوات الأمن الداخلي القبض على مهرب أسلحة لبناني وصادرت ذخيرة في الهرمل. وفي اليوم نفسه، في عملية مستقلة، ألقّت قوات الأمن الداخلي القبض على تاجر سلاح لبناني وصادرت كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة ومعدات عسكرية أخرى من مخبأ للأسلحة في ضواحي اللقوق، في الجليل، في جبل لبنان.

٤٩ - ولم يصدق بعد على معاهدة تجارة الأسلحة التي أذن البرلمان اللبناني بالتصديق عليها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وهي الاتفاق الدولي المتعلق بالأسلحة التقليدية الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦٧ بء.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٠ - وواصلت القوة المؤقتة التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة في جميع أرجاء منطقة عملياتها. فظهرت ستة أفرقة معنية بإزالة الألغام تابعة للقوة المؤقتة ما مجموعه ٦٨٧٩ متراً مربعا من الأراضي وعثرت على ١٤٨١ لغما مضادا للأفراد على طول طرق الدوريات الرئيسية للقوة وعلى مقربة من العمرة (القطاع الشرقي) ودمرت تلك الألغام. وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٧٣ زيارة من زيارات الرصد لضمان الجودة إلى أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة، وذلك لكفالة سلامة وفعالية عمليات إزالة الألغام التي تقوم بها القوة المؤقتة. وقدمت أيضا خمس إحاطات عن السلامة والتوعية فيما يتعلق بالألغام الأرضية/مخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة البدوية الصنع، استفاد منها ٥٠ من أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين.

واو - ترسيم الحدود

٥١ - لم يحرز تقدم نحو تعيين أو ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم ترد بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في تقرير المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641، المرفق).

٥٢ - ولم يجرز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو تسوية النزاع الجاري بين لبنان وإسرائيل حول المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

٥٣ - في ٣١ كانون الثاني/يناير، بعد حوالي تسعة أشهر من إجراء الانتخابات البرلمانية، أعلن رئيس الوزراء سعد الحريري عن تشكيل حكومة لبنان الجديدة. وتضم الحكومة المؤلفة من ٣٠ وزيراً أربع وزارات، إحداهن أول وزيرة داخلية في المنطقة العربية. وفي ٢ شباط/فبراير، دعا رئيس الوزراء الحريري إلى عقد اجتماع لممثلي حكومته الجديدة المشكّلة من شريحة متنوعة من الأحزاب السياسية لإجراء مشاورات بشأن صياغة بيان وزاري. وفي ٧ شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء على البيان الوزاري الذي كررت فيه الحكومة التزام لبنان بتعزيز مؤسسات الدولة والاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية والسلطة الحصرية للدولة، واتفاقيات الطائف، وسياسة النأي بالنفس، والقرارات الدولية، بما في ذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا البيان، أكدت الحكومة أيضاً مسألة تعزيز النمو الاقتصادي وأهمية الإصلاح وشددت على التزامها بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بوجود اللاجئين السوريين. وحصلت الحكومة الجديدة على تصويت بالثقة من الأغلبية في ١٥ شباط/فبراير، بمجموع ١١١ صوتاً من أصل ١٢٨ صوتاً في البرلمان.

٥٤ - وبمناسبة مرور ١٩ عاماً على انتهاء الحرب الأهلية في لبنان، أقر البرلمان، في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قانوناً جديداً بشأن حالات الاختفاء القسري. وأنشأ هذا القانون لجنة مكلفة بالتحقيق للوصول إلى المعلومات وجمعها، وتنفيذ عمليات استخراج الجثث وتحديد مواقع الدفن وتسليم الرفات إلى الأقارب.

٥٥ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أعلن المجلس الدستوري قراره النهائي بشأن ١٧ دعوى استئنافية تطعن في عدة نتائج أسفرت عنها الانتخابات البرلمانية. فوافق المجلس على طعن واحد فقط، وألغى الانتخاب الذي جرى في طرابلس لعضو في البرلمان من حزب تيار المستقبل، ودعا إلى إجراء انتخابات برلمانية استئنافية في غضون شهرين من أجل شغل المقعد.

٥٦ - وفي ظل عدم وجود حكومة طوال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، تعرّض إحراز تقدم في تنفيذ نتائج المؤتمر الاقتصادي من أجل التنمية عبر الإصلاحات ومع المؤسسات (مؤتمر سيدر) وإنشاء آلية المتابعة المتفق عليها. إلا أن بوادر زخم جديد ظهرت بتشكيل الحكومة الجديدة التي ركز بيأتها الوزاري بشكل مكثف على خطة الإصلاح الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر. وفي هذه الأثناء، سجلت المؤشرات الاقتصادية مزيداً من التدهور بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إذ زادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١,٦ نقطة مئوية لتبلغ ١٥٥ في المائة.

٥٧ - وخلال السنة التي انقضت على مؤتمر روما الثاني، كان تنفيذ لبنان لالتزاماته بطيئاً رغم ما تلاه من إعلانات ثنائية عدة بتقديم مساهمات مالية. وإحياءاً للزخم الدولي لدعم تعزيز الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بما ينسجم وخططهما الاستراتيجية، تشارك مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان مع الجيش اللبناني في ترؤس اجتماع للجنة العسكرية التنفيذية في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩ حضره ٢٦ بلداً. وأتاح ذلك الاجتماع الذي تمحور حول المجالات الثلاثة ذات الأولوية، وهي تعزيز التنقل براً، وتحسين الأمن البحري عبر بناء قدرات الجيش اللبناني - البحرية اللبنانية، ونشر الفوج النموذجي، فرصة

للجيش اللبناني من أجل إثبات التقدم الذي أحرزه لبنان في الوفاء بالتزاماته في إطار مؤتمر روما الثاني، كما أتاح فرصة لمواءمة المساهمات الدولية مع الأولويات الوطنية.

٥٨ - وتعزيزا لمساءلة الجيش اللبناني، أطلق قائد الجيش اللبناني جوزيف عون، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مدونة قواعد سلوك الجيش بهدف تعميم مبادئ حقوق الإنسان في المهام التي يضطلع بها أفراد الجيش.

٥٩ - ولم تخصص الحكومة بعد تمويلا للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو للآلية الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب المتصلة بها، اللتين عيّن مجلس الوزراء أعضاءهما في ٧ آذار/مارس. ولم يؤد بعد أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب اليمين أمام رئيس الجمهورية.

٦٠ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع وثيقة مع مكتب رئيس الوزراء من أجل دعم تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف من خلال وضع خطة عمل وطنية.

٦١ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، استضاف لبنان مؤتمر القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في بيروت. واستقطب مؤتمر القمة مشاركة ١٩ دولة من الدول الـ ٢٢ الأعضاء في جامعة الدول العربية، بينهم ثلاثة رؤساء دول. وافتتح الرئيس ميشال عون مؤتمر القمة الذي اختتم باعتماد إعلان بيروت الذي رسم الخطوط العريضة لخطة اقتصادية للمنطقة من ٢٩ بندا. وأعلنت قطر لاحقا عن مساهمة قدرها ٥٠٠ مليون دولار في سندات الحكومة اللبنانية دعماً لاقتصاد لبنان.

٦٢ - وعلى هامش مؤتمر القمة، عقد البنك الدولي، مع حكومتي لبنان وكندا، في ١٩ كانون الثاني/يناير، مؤتمر المشرق الأول الرفيع المستوى حول التمكين الاقتصادي للمرأة في بيروت. والتزم لبنان، لدى عرض خطة عمله المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، بتعزيز مشاركة المرأة في القوة العاملة بنسبة ٥ نقاط مئوية على مدى السنوات الخمس المقبلة.

٦٣ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان ٩٦٧ ٠٤٠ من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) في لبنان، بينهم ٩٤٩ ٨٤٨ لاجئا سوريا و ١٨ ٢٠٠ لاجئ وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وقد علقت الحكومة منذ عام ٢٠١٥ عمليات تسجيل اللاجئين السوريين الجدد التي كانت تقوم بها مفوضية شؤون اللاجئين. ويُعزى في شكل رئيسي الانخفاض في عدد اللاجئين السوريين المسجّلين منذ تقديم تقريره السابق (S/2018/1029)، الفقرة ٥٦) إلى الوفيات الطبيعية، والتنقلات الثانوية، وإعادة التوطين وعمليات عودة اللاجئين من تلقاء أنفسهم إلى الجمهورية العربية السورية.

٦٤ - وتواصلت عمليات العودة الفردية للاجئين السوريين من تلقاء أنفسهم، حيث عاد آلاف الأفراد بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ عبر المعابر الحدودية الرسمية وغير الرسمية. كما عاد ١١ ١٣٣ شخصا آخرين خلال الفترة نفسها في تنقلات جماعية، تولت تسهيلها المديرية العامة للأمن العام اللبناني بالتنسيق مع السلطات السورية. ومع أن مفوضية شؤون اللاجئين لم تشارك في تنظيم عمليات العودة تلك، فقد نسقت مع المديرية العامة وكانت حاضرة عند كل نقطة من نقاط المغادرة. وقدمت المفوضية توجيهات إلى اللاجئين العائدين بشأن أهمية إحضار أوراقهم الثبوتية وغيرها من المستندات دعماً لاستقرارهم مجددا في الجمهورية العربية السورية.

٦٥ - واستناداً إلى تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين، وصل إلى قبرص ١١ زورقاً انطلقت من لبنان تحمل على متنها ٢٦٨ مسافراً، معظمهم من السوريين، خلال عام ٢٠١٨، في حين جرى اعتراض ما لا يقل عن ١٠ محاولات للعبور أو كان مصيرها الفشل. وقضى ثمانية أشخاص، بينهم طفل، غرقاً لدى غرق زورقهم. وذكر السوريون الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتزدي في لبنان، فضلاً عن الخوف من المضايقة والقيود المفروضة على حرية حركتهم بسبب عدم إقامتهم بشكل قانوني، كأسباب حملتهم على تحمل مشقة هذه الرحلة. وبات وضع الفئات الضعيفة من اللاجئين السوريين الذين يعيشون في أحياء عشوائية في لبنان أكثر صعوبة خلال النصف الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بعدما ضربت لبنان عاصفتان شتويتان قاسيتان. وتضرر أكثر من ٤٧٠٠٠ لاجئ يعيشون في أكثر من ٦٧٠ من المخيمات العشوائية الأشد تعرضاً في البلد، من الرياح العاتية والفيضانات وتساقط الثلوج. وقد أطلقت لاحقاً الآلية المشتركة بين الوكالات التي تقودها الحكومة استجابةً لحالات الطوارئ الإنسانية.

٦٦ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شكّل الدعم الدولي المقدم إلى لبنان ترجمةً لاستمرار دعم الجهات المانحة الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨، الذي بلغ نحو ١,٥٧ بليون دولار، إضافة إلى مبلغ ٣٨٠ مليون دولار مرّجل من عام ٢٠١٧. وأفيد بأن حجم التمويل المتعهد به لعام ٢٠١٩ وما بعده يناهز ٥١٦ مليون دولار.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٨ مُولت خطة لبنان للاستجابة للأزمة (٢٠٢٠-٢٠١٧) بنسبة ٥٣ في المائة، بمبلغ ١,٤ بليون دولار، يشمل مبلغ ٣١٠ ملايين دولار مرّجلاً من عام ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أطلقت الحكومة اللبنانية بالاشتراك مع الأمم المتحدة تحديث عام ٢٠١٩ لهذه الخطة في بيروت. ويدعو نداء عام ٢٠١٩ إلى جمع ٢,٦٢ بليون دولار لإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة والاستثمار في البنية التحتية العمومية للبنان وخدماته واقتصاده المحلي، بما يستهدف ٣,٢ مليون شخص محتاج يعيشون في لبنان، بينهم ١,٥ ملايين لبناني يعيشون أوضاعاً هشة، و ١,٥ ملايين لاجئ سوري وأكثر من ٢٠٨٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وفي سياق منفصل، أطلقت الأونروا في ٢٩ كانون الثاني/يناير نداء لجمع ١,٢ بليون دولار لمواصلة عملها في عام ٢٠١٩ في جميع أنحاء المنطقة.

ثالثاً - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٨ - واصلت اليونيفيل مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى تخفيف المخاطر، في تنسيق وثيق مع السلطات اللبنانية. وأجريت تمارين أمنية لاختبار مدى استعداد الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين للإجلاء في حال حصول أزمة. وفي منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، استمر تطبيق تدابير أمنية مشددة لتأمين التنقلات الرسمية لموظفي الأمم المتحدة، تضمنت الاستعانة بمواكبة مسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولت اليونيفيل تيسير ٣٥ مهمة إلى منطقة العرقوب قام بها أعضاء من وكالات الأمم المتحدة.

٦٩ - وواصلت اليونيفيل رصد الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على اليونيفيل أو في ارتكابهم لتلك الهجمات. وعقدت المحكمة العسكرية الدائمة جلسات في ١٢ شباط/فبراير بشأن الهجوم الذي تعرّض له حفظة سلام تابعون لليونيفيل من العاملين في الوحدة الإسبانية عام ٢٠٠٧، وبشأن دعوى تتعلق بنية ارتكاب عمل إرهابي رفعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن المقرر عقد الجلسات المقبلة لهاتين الدعويتين في ٥ آذار/مارس. وفي الدعوى المتعلقة بمحاولة تنفيذ هجوم خطير ضد اليونيفيل في عام ٢٠٠٨، التي طعن

في الحكم الصادر فيها أحدُ الجناة الأربعة المدانين، فإنه من المقرر عقد الجلسة المقبلة في ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٩. ويتواصل إجراء ثلاثة تحقيقات في الهجمات الخطيرة التي ارتكبت ضد اليونيفيل في ٢٧ أيار/ مايو و ٢٦ تموز/ يوليو و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ بناء على تعليمات إضافية صادرة عن قاضي التحقيق. وفي قضية جرائم القتل التي وقعت عام ١٩٨٠ عندما قُتل اثنان من حفظة السلام التابعين لليونيفيل وأصيب آخر بجروح، جراء إطلاق النار عليهم، فمن المقرر عقد الجلسة المقبلة في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٩. وأجرت اليونيفيل أيضاً متابعة مع الجيش اللبناني بشأن حادثة ٤ آب/ أغسطس التي وقعت في مجدل زون (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه).

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧٠ - وحتى ١٧ شباط/فبراير، كان قوام اليونيفيل يتألف من ٣١٥ ١٠ من الأفراد العسكريين، بينهم ٥٢٢ امرأة (٥ في المائة)، من ٤٣ بلداً مساهماً بقوات؛ و ٢٣٩ موظفاً دولياً، بينهم ٨٣ امرأة (٣٥ في المائة)؛ و ٥٧٦ موظفاً مدنياً ووطنياً، بينهم ١٥٣ امرأة (٢٧ في المائة). وكان قوام القوة البحرية التابعة لليونيفيل مؤلفاً من ست سفن، وطائرتي هليكوبتر، و ٧٦٨ فرداً من مجموع الأفراد العسكريين التابعين للقوة، بينهم ٢٩ امرأة (٤ في المائة). وإضافةً إلى ذلك، كان ٥٧ مراقباً عسكرياً، بينهم خمس نساء (٩ في المائة)، تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، يعملون مع فريق المراقبين في لبنان، تحت الإشراف العملياتي لليونيفيل.

خامساً - السلوك والانضباط

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم ترد إلى اليونيفيل أو إلى مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان أي ادعاءات بحصول استغلال أو انتهاك جنسيين. وواصلت اليونيفيل تنفيذ وتعزيز تدابير ترمي إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك عبر إحاطة القادة العسكريين بشأن مساءلتهم في مسائل السلوك والانضباط. وواصلت شبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في لبنان التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري إطلاع المجتمعات المحلية على معايير السلوك المتوقع أن يتقيد بها موظفو الأمم المتحدة وعلى وسائل الإبلاغ عن سوء السلوك. وواصلت اليونيفيل ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان الترويج لبيئة عمل مثمرة تتسم بالتجانس والشمولية، مع التركيز على الحماية من التحرش الجنسي وغيره من أشكال السلوك المحظور.

سادساً - ملاحظات

٧٢ - أرحب بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة. وأهنئ رئيس الوزراء سعد الحريري على هذا الإنجاز كما أهنئ القيادة السياسية للبنان. إن مشاركة أربع نساء في الحكومة الجديدة جدير بالتنويه وأود أن أنضم إلى الآخرين في تشجيع السلطات اللبنانية على بذل مزيد من الجهود لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة السياسية اللبنانية. ومن الأهمية بمكان أن يواجه مجلس الوزراء العتيد التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية المتعددة الجوانب التي يصادفها لبنان. وستكون الروح التسوية المشتركة التي استلزمها تأليف الحكومة، المقترنة بممارسة قيادة حازمة ومسؤولة، أساسية كي يتمكن لبنان من مواجهة

تلك التحديات. إن الأمم المتحدة تتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة وهي على استعداد لدعم لبنان في مواجهة التحديات المقبلة.

٧٣ - أما وقد تشكلت الحكومة الجديدة، فإني أحث لبنان على تسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية، لا سيما تلك المتفق عليها في المؤتمر الاقتصادي من أجل التنمية عبر الإصلاحات ومع المؤسسات (مؤتمر سيدر)، بغية معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور.

٧٤ - وأدعو الحكومة الجديدة إلى الالتزام بسياسة النأي بالنفس التي يتبعها لبنان، بما يتفق مع إعلان بعبداء لعام ٢٠١٢، كما أدعو جميع الأطراف اللبنانية والمواطنين اللبنانيين إلى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدين كل ما يُرغم حصوله من تنقل للمقاتلين ونقل للعتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية - السورية في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٥ - وأحث الطرفين على مضاعفة جهودهما الرامية إلى التقييد التام بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من أجل إدامة وتوطيد فترة الهدوء التي سادت السنوات الماضية. وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر من خلال الحوار، واغتنام الفرص لبناء الثقة وإشاعة بيئة مؤاتية لتسوية المظالم الكامنة دعماً لوقف دائم لإطلاق النار.

٧٦ - ويظل استمرار التزام جميع الجهات بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أساسياً لاستقرار لبنان والمنطقة. فعدم الامتثال يزيد من مخاطر حصول حالات التوتر ومن احتمال تصعيدها لتتحول إلى أعمال عنائية. ويساورني بالغ القلق إزاء وجود أنفاق تعبر الخط الأزرق في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وما ينجم عن ذلك من حالات توتر على الأرض. وأشجع الجيش اللبناني على إجراء كل التحقيقات اللازمة على الجانب اللبناني في ما يتعلق بالأنفاق، وعلى التأكد من أنها لم تعد تشكل خطراً أمنياً. إن اليونيفيل مستعدة لتقديم المساعدة عند طلبها. ويساورني القلق أيضاً إزاء التصريحات الملهية للمشاعر التي يطلقها الجانبان في ما يتعلق بالوضع على طول الخط الأزرق، الأمر الذي يزيد من مخاطر سوء التقدير والتصعيد المفضي إلى حصول نزاع.

٧٧ - إنني أشجع بقوة الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي نحو حل نقاط الخلاف الرئيسية على طول الخط الأزرق. فالأعمال الأحادية في هذه المناطق تصعد حالات التوتر على طول الخط الأزرق ويجب تفاديها. وأكرر دعوتي الطرفين إلى مواصلة الاستفادة من ترتيبات اليونيفيل للاتصال والتنسيق إلى أقصى حد ممكن. وسيواصل كلٌّ من منسقي الخاصة لشؤون لبنان ورئيس البعثة اليونيفيل وقائد القوة جهودهما لاستكشاف الفرص مع الطرفين بهدف إحراز تقدم تحقيقاً لتلك الغاية.

٧٨ - وتكتسي حرية اليونيفيل في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها وعلى كامل امتداد الخط الأزرق أهمية حيوية. وألاحظ بقلق أن اليونيفيل لم تتمكن من الوصول إلى جميع الأماكن الواقعة شمال الخط الأزرق في ما يتعلق باكتشاف الأنفاق جنوب الخط الأزرق. إنني أدعو السلطات اللبنانية والجيش اللبناني إلى كفالة أن تكون اليونيفيل قادرة تماماً على تنفيذ ولايتها. ويساورني القلق أيضاً من أن النتائج التي توصل إليها الجيش اللبناني في التحقيق الذي أجراه بشأن الأحداث التي وقعت في بلدة مجدل زون في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ أتت مبيّنة لنتائج التحقيق الذي أجرته اليونيفيل. وأود أن أشير كذلك إلى أن الأمم المتحدة لم تبلغ برفع أي دعوى جنائية ضد أي من المعتدين. وأكرر دعوتي السلطات اللبنانية إلى

الوفاء بمسؤوليتها عن كفالة عدم إعاقة حرية تنقل أفراد اليونيفيل والمحاسبة الكاملة لمن يعتدون على حفظة السلام.

٧٩ - كما أنني أشعر بقلق بالغ من أن عمليات التحليق الإسرائيلية فوق الإقليم اللبناني ما زالت تتكرر من وقت إلى آخر، بما في ذلك من قبل الطائرات المقاتلة. إن عمليات التحليق هذه تشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وما زال جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل الجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق في انتهاك طويل الأمد للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إنني أكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية، وأكرر دعوتي إسرائيل إلى أن توقف انتهاكاتهما للمجال الجوي اللبناني وتسحب قواتهما من شمال العجر والمنطقة المتاخمة لها الواقعة شمال الخط الأزرق.

٨٠ - وأشجع الجهود المتواصلة التي يبذلها الجيش اللبناني في دعم بسط سلطة الدولة في جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك من خلال نشر الفوج النموذجي. وأدعو الحكومة اللبنانية إلى العمل، بدعم مستمر من اليونيفيل والمجتمع الدولي، على تفعيل هذا الفوج. وأحث أيضا الحكومة اللبنانية على إيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى زيادة قدرات الجيش اللبناني - البحرية اللبنانية، على النحو المبين في هذا التقرير، وأتعهد بمواصلة الدعم المقدم من اليونيفيل ومنسقي الخاصة في هذا الصدد. وبعد انقضاء سنة على مؤتمر روما الثاني، أشجع الدول الأعضاء على مواصلة تنفيذ الالتزامات القائمة بتقديم الدعم إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية.

٨١ - وأرحب بعمل الجيش اللبناني مع اليونيفيل في وضع استراتيجية انتقال تتيح للبحرية اللبنانية أن تتولى تدريجاً مسؤوليات القوة البحرية التابعة لليونيفيل، وأشجع بقوة على إحراز تقدم سريع في هذه الآلية. وسيوفر تنفيذ استراتيجية انتقال مجدية و عملية أساسا فعلا لمزيد من الخفض التدريجي في نهاية المطاف في قوام القوة البحرية التابعة لليونيفيل من دون خلق فراغ من شأنه أن يؤدي إلى تحديات أمنية إضافية في بيئة إقليمية معقدة. وأشجع أيضا بقوة الدول الأعضاء على تنسيق الدعم المقدم لتنفيذ استراتيجية الانتقال هذه، تمشيا مع أحكام القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨).

٨٢ - ويثير امتلاك أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة، باعتراف متكرر من حزب الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قلقا بالغا ويعرض استقرار لبنان والمنطقة للخطر. ويتواصل أيضا ورود ادعاءات بشأن عمليات نقل أسلحة بشكل غير مشروع إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في لبنان، وهو أمر يثير قلقا بالغا. ومع أن الأمم المتحدة ليس بوسعها التحقق من هذه التقارير بصورة مستقلة، فإن عمليات النقل المذكورة، إذا ثبتت صحتها، يمكن أن تشكل انتهاكا خطيرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى أن تفي بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بمنع بيع أو تزويد أي كيانات أو أفراد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد.

٨٣ - وعلاوة على ذلك، أدعو حكومة لبنان إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تقضي بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون في لبنان أسلحة غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، عملا بقرار مجلس الوزراء اللبناني الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ والقرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني.

٨٤ - ولا تزال المنازعة بشأن المناطق البحرية الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان وإسرائيل تشكل مصدراً للتوتر. وإنني أشجّع الطرفين على التماس السبل الكفيلة بالتخفيف من حدة التوترات، لخلق الظروف المؤاتية للحوار وللتوصل إلى حل في نهاية المطاف. والأمم المتحدة مستعدة لدعم الطرفين في هذه الجهود، وأنا جاهز لبذل مساعي الحميدة في سبيل ذلك.

٨٥ - ولتعزيز قدره لبنان على ممارسة سلطة الدولة بفعالية، أؤكد مجدداً أهمية المضي قدماً في تنفيذ تعهد الرئيس بالدعوة إلى عقد حوار وطني لتحديد استراتيجية للدفاع الوطني. ومن المهم أن تكون هذه العملية تحت ملكية وقيادة اللبنانيين وأن تضم جميع الأطراف وتكون شاملة ومستدامة ومتماشية مع التزامات البلد الدولية. وينبغي تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

٨٦ - ولئن كنت أشعر بالارتياح لاستقرار الوضع في مخيم المية مية للاجئين الفلسطينيين، فإنني أشعر بالأسى لوقوع خسائر في الأرواح، وتشرد الناس، فضلاً عن حدوث الأضرار المادية. وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى الامتناع عن أي أعمال عنف من هذا القبيل لحماية الفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء.

٨٧ - ورحب اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بالسخاء الذي أبدته الجهات المانحة خلال عام ٢٠١٨ لضمان استمرار خدمات الأونروا على مدار السنة. وأشكر الجهات المانحة على ما قدمته من دعم حاسم الأهمية في عام ٢٠١٨، وأغتنم هذه الفرصة لتشجيعها على التعهد مجدداً بدعم الأونروا، بما في ذلك من خلال اتفاقات التمويل المتعدد السنوات، بحيث تستطيع الأونروا أن مواصلة عملياتها في عام ٢٠١٩ وما بعده.

٨٨ - وأرحب بإصدار مدونة قواعد السلوك في الجيش اللبناني الهادفة إلى تعميم مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في المهام التي يضطلع بها أفراد الجيش، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو زيادة تعزيز المساءلة في صفوف الجيش اللبناني.

٨٩ - وأكرر ندائي إلى حكومة لبنان أن تكفل توفير الموارد المناسبة للمعهد الوطني لحقوق الإنسان والآلية الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب للوفاء بولايتيهما بطريقة مستقلة وفعالة، وأدعو الرئيس إلى تنظيم مراسيم أداء أعضائهما اليمين.

٩٠ - وأثني على حكومة لبنان لالتزامها بتمكين المرأة في المجال الاقتصادي، الذي ظهر بوضوح في مؤتمر المشرق حول التمكين الاقتصادي للمرأة. ومع خطة العمل الوطنية المقترحة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وضع لبنان نهجاً طموحاً وشاملاً للمساواة بين الجنسين. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ خطوات قابلة للقياس في سبيل تنفيذ هذه الخطة ذات الأولوية.

٩١ - ويواصل لبنان إبداء قدر عظيم من الكرم وحسن الضيافة في استضافة اللاجئين السوريين مؤقتاً. وستواصل الأمم المتحدة دعم لبنان في هذا الجهد، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما فيها مبدأ عدم الإعادة القسرية، ومن أجل ضمان الحماية والكرامة للاجئين أثناء وجودهم في لبنان، وقدرتهم على اتخاذ قرارات فردية حرة ومستنيرة بشأن عودتهم الطوعية.

- ٩٢ - وتواصل الأمم المتحدة العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على معالجة الشواغل التي حددها اللاجئون بوصفها تعيق عودتهم، بهدف السعي إلى عملية عودة آمنة وطوعية ومستدامة تضمن كرامتهم.
- ٩٣ - ولولا التزام الجهات المانحة الدائم، ما كانت استجابة الأمم المتحدة لأزمة اللاجئين في لبنان ممكنة. وأدعو الجهات المانحة إلى مواصلة المنح بسخاء، بما في ذلك من خلال الإعلان عن تعهدات التمويل المتعدد السنوات في مؤتمر بروكسل الثالث في ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩.
- ٩٤ - وأرحب بوصول يان كويتش، منسقي الخاص لشؤون لبنان، وأشكر بيرنيل داهلير كارديل التي أكملت في مطلع شباط/فبراير ٢٠١٩ ولايتها بوصفها المنسقة الخاصة بالنيابة، على تفانيها في الخدمة. وأود أيضاً أن أكرر الإعراب عن امتناني للأفراد المدنيين والعسكريين في القوة المؤقتة بقيادة رئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة اللواء ستيفانو ديل كول. وعطفاً على رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (S/2018/1182)، تتخذ القوة المؤقتة ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان خطوات من أجل زيادة التنسيق فيما بينهما وتعزيز الكفاءة والفعالية وفقاً لتوصياتي. وأعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات في القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان وأشجعها على زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وأخيراً، أود أن أشكر جميع الأفراد العاملين في القوة المؤقتة، ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم المتواصلة وتفانيهم.

القيود المفروضة على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩

١ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أوقف الجيش اللبناني أفراد دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان وفريق اتصال تابع للقوة المؤقتة، ومنعهم من الاقتراب من النقطة BP 12(1) من الخط الأزرق بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي). وعقب المشاورات التي جرت مع ضباط الاتصال في الجيش اللبناني، استطاع أفراد الدورية التابعة لفريق المراقبين في لبنان والفريق التابع للقوة المؤقتة الدخول إلى المنطقة. وبعد ظهيرة اليوم نفسه، أوقف الجيش اللبناني دورية ثانية تابعة لفريق المراقبين في لبنان أثناء توجهها إلى النقطة نفسها على الخط الأزرق. وأبلغ الجيش اللبناني فريق المراقبين في لبنان أن ثمة كتيبة معينة تابعة للقوة المؤقتة وهي الوحيدة التي يجوز لها الوصول إلى النقطة BP 12(1) بشكل مستقل، وأن جميع الوحدات الأخرى تحتاج إلى الحصول على إذن مسبق من الجيش اللبناني. وواصلت الدورية التابعة لفريق المراقبين في لبنان أداء جولاتها دون الوصول إلى الموقع. وفي وقت لاحق، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة أن الحادث نجم عن عدم التنسيق بين وحدات الجيش اللبناني، ووعد بمعالجة هذه المسألة. واستأنفت القوة المؤقتة الدوريات في المنطقة اليوم التالي، ولم تواجه أي حوادث أخرى.

٢ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، دخلت دورية مؤلفة من خمس مركبات تابعة للقوة المؤقتة شارعاً سكنياً ضيقاً بالقرب من يارون (القطاع الغربي)، فأحاط بها ستة أفراد يرتدون ملابس مدنية. وأخذ الأفراد يجولون حول مركبات الدورية وفي أيديهم عصي خشبية وقضبان حديدية وأمارات التهديد بادية في تصرفاتهم. وبعد ٢٠ دقيقة تقريباً، وصل أفراد الجيش اللبناني ورافقوا الدورية إلى خارج القرية. ولم يؤد ذلك إلى أي إصابات في صفوف أفراد القوة المؤقتة أو أضرار في مركباتها. واستأنفت القوة المؤقتة الدوريات في المنطقة اليوم التالي، ولم تواجه أي حوادث أخرى. واجتمع أفراد القوة المؤقتة أيضاً مع مختار بلدة يارون الذي ذكر أن السكان لا يعارضون تسيير القوة المؤقتة دوريات في يارون.

٣ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اقترب حوالي ٢٠ فرداً من مركبة تابعة للقوة المؤقتة أثناء مرورها عبر كونين (القطاع الغربي) وأبلغوا حفظة السلام أن القوة المؤقتة لا يسمح لها بالدخول إلى القرية. وبعد ذلك بفترة وجيزة، حضرت إلى المكان دورية من الجيش اللبناني ورافقت مركبة القوة المؤقتة في عودتها إلى الطريق الرئيسي. واستأنفت القوة المؤقتة الدوريات في المنطقة اليوم التالي، ولم تواجه أي حوادث أخرى.

٤ - بعد فترة وجيزة من الحادث الذي وقع في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، الذي وُصف في الفقرة ٣ من التقرير الرئيسي، حين شوهد في مبنى يقع في كفر كلا (القطاع الشرقي) شمال الخط الأزرق تسرب الإسمنت السائل الذي كان قد ضُحَّ في حُفْر النفق في جنوب الخط الأزرق، هدد حوالي عشرة أفراد يرتدون ملابس مدنية دورية تابعة للقوة المؤقتة في شرق عديسة (القطاع الشرقي) كانت تعمل بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني. وحمل الأفراد المذكورون الحجارة وأخذوا يومئون إلى أفراد الدورية بإيماءات بذيئة المقصد إلى أن غادرت المنطقة. وفي كفر كلا القريبة من هناك، سد الطريق الرئيسي ٣٠ فرداً يرتدون ملابس مدنية ومعهم خمس سيارات. وكانت هناك أيضاً مركبتان من مركبات الشرطة وثلاثة من رجال الشرطة سدوا الطريق إلى الموقع الذي كان الإسمنت يتسرب منه. وكانت في الموقع أيضاً مركبتان تابعتان للجيش اللبناني وعلى متنها حوالي عشرة جنود لبنانيين، ولكنهم لم يتدخلوا لتيسير مرور أفراد القوة

المؤقتة. وبعد نحو ٤٠ دقيقة تفرق الحشد، ولكن ظلت ثلاث مركبات تسد الطريق الرئيسي. واستطاع أفراد القوة المؤقتة مراقبة المكان دون أن يستطيعوا الدخول إليه لأن الجيش اللبناني منعهم من ذلك استناداً إلى كونه من الممتلكات الخاصة. واستأنفت القوة المؤقتة الدوريات في المنطقة اليوم التالي، ولم تواجه أي حوادث أخرى.

تنفيذ حظر توريد الأسلحة

١ - أشار مجلس الأمن في قراره ٢٤٣٣ (٢٠١٨) إلى الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، التي تقضي بأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع قيام رعاياها ببيع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى أي كيان أو فرد في لبنان من غير من تأذن له حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو تزويده بها، أو استخدام أراضيها أو السفن التي ترفع علمها أو طائراتها في ذلك، وطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره مرفقا بشأن تنفيذ الحظر على توريد الأسلحة. ولم ينص القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على دور للأمم المتحدة في رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة والتحقق منه. ولدى القوة المؤقتة ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان والأمانة العامة سلطة وقدرة محدودتين في هذا الصدد. غير أن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة بدعم امتثال الأطراف عموماً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بجميع أحكامه وتعزيز تطبيقه.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضاء حول الادعاءات المتعلقة بنقل الأسلحة والجهود المبذولة للتعامل مع هذه الادعاءات وغيرها من الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومنذ صدور تقريره السابق (S/2018/1029)، كررت إحدى الدول الأعضاء تذكير الأمانة العامة بصورة غير رسمية بالمعلومات التي كانت قد قدمتها في رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، مشددة على أهمية إدراج معلومات أكثر تفصيلاً في هذا التقرير. والمعلومات التي قدمتها الدولة العضو تقتبس ما ورد في وسائط الإعلام الغربية والشرق أوسطية، وتحليل صادرة عن مجامع الفكر الغربية، ودراسات أكاديمية، ومصادر صحفية تابعة لقوات الحرس الثوري الإيراني، تزعم "أن إيران زودت حزب الله منذ عام ٢٠٠٦ بقذائف أرض - جو وقذائف أرض - أرض وقذائف انسيابية مضادة للسفن ومنظومات جوية بدون طيار ومركبات خفيفة وأسلحة صغيرة مختلفة" بطرق برية وجوية. ووفقاً للمعلومات المقدمة فإن "نطاق ترسانة الصواريخ لدى حزب الله قد توسع من حوالي ١٥ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٣٠ ٠٠٠ منظومة"، وأنها تتضمن "صواريخ وقذائف ذات نطاقات متفاوتة يصل أقصاها إلى ٥٥٠ كيلومتراً، بالإضافة إلى منظومات جوية بدون طيار يحتمل أن تكون مسلحة وقادرة على قطع مسافات تصل إلى ٢ ٠٠٠ كيلومتر". وليس بوسع الأمم المتحدة أن تتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

٣ - وفي رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، قدم نائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة "تحليلاً مفصلاً صادراً عن جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن بعض الأسلحة المنقولة إلى حزب الله منذ عام ٢٠٠٦". وضمنت القائمة أسلحة متنوعة مضادة للدبابات يصل مداها الأقصى إلى ٥,٥ كيلومترات، وقذائف أرض - أرض يصل مداها إلى ٣٠٠ كيلومتر، وصواريخ أرض - أرض يصل مداها إلى أكثر من ١٠٠ كيلومتر، ومتفجرات، وقطع مدفعية، ومركبات جوية غير مأهولة ذات "قدرات مختلفة". وذكرت الرسالة أن "النظام الإيراني يواصل تعزيز قدرات السلاح لدى حزب الله بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال برنامج تحويل القذائف الدقيقة التوجيه الذي أنشئ داخل المراكز السكانية المدنية في جميع أنحاء لبنان، وانتشار قدرات تصنيع الأسلحة بشكل مكثف لدى حزب الله في لبنان والجمهورية العربية السورية". وجاء في الرسالة أيضاً أن "النظام الإيراني يزود أيضاً حزب الله بالتدريب التقني

والمساعدة التقنية لتصنيع وصيانة واستخدام تلك الأسلحة والقدرات المتقدمة بشكل مستقل“ .
وليس بوسع الأمم المتحدة أن تتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

٤ - ويهدف مساعدة حكومة لبنان على تعزيز مراقبة الحاويات والبضائع في مرفأ لبنان، بما في ذلك في المطار والمرفأين البحريين في بيروت وطرابلس، شرع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في نهاية عام ٢٠١٨ في تطبيق برنامج علمي لمراقبة الحاويات. ويهدف البرنامج إلى منع استغلال الحاويات والبضائع التجارية لأغراض غير مشروعة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات، والمنتجات المقلدة، والأسلحة التقليدية، والمواد الكيميائية أو البيولوجية أو المشعة أو النووية أو المتفجرة. وسيعزز البرنامج إدارة المخاطر وسلسلة الإمدادات التجارية في مرفأ بيروت وطرابلس، لبنان، فضلاً عن مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت. وأجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية عمليات تقييم للمرفأ شملت صياغة توصيات استراتيجية تهدف إلى تحسين الأمن وكفاءة المراقبة المنهجية. وشارك أيضاً موظفو الجمارك العاملون في المطار في تدريبات على التحديد النمطي للسمات واختيار الشحنات التي يحتمل أن تكون عالية الخطورة، لمنع عمليات الاتجار غير المشروع. وتُبدل الجهود أيضاً للتحضير لإنشاء وحدات لمراقبة المرفأ في المرفأين المذكورين أعلاه للاضطلاع بالمسؤولية عن التحديد النمطي للحاويات التي يحتمل أن تكون عالية الخطورة، واختيارها وتفشيها. وستواصل نشر برنامج مراقبة الحاويات طوال عام ٢٠١٩ وما بعده.

٥ - واصلت الدول الأعضاء بذل الجهود لدعم زيادة فعالية مراقبة الحدود على طول حدود لبنان الشرقية البرية مع الجمهورية العربية السورية. وساعد الدعم الثنائي على زيادة القدرة التشغيلية لأفواج الحدود البرية التابعة للجيش اللبناني المنتشرة على طول الحدود الشرقية على رصد ومراقبة وحماية الحدود الجبلية بفعالية. وأُنجزت إلى حد كبير عملية إنشاء أربعة أفواج للحدود البرية بدعم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وجهات مانحة دولية أخرى (ألمانيا وكندا). وأتاح توفير المعدات المناسبة لفصل الشتاء، بدعم من الأمم المتحدة، قيام أفواج الحدود البرية بتسيير دوريات وتنفيذ عمليات استباقية في الظروف القاسية السائدة في فصل الشتاء. وساهمت هذه التدخلات في الحد من التهديدات الأمنية في لبنان، بما في ذلك التهديدات المنبثقة من الإرهاب. ونوقش هذا التقدم المحرز في توطيد الأمن على طول الحدود اللبنانية - السورية خلال اجتماع اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة وقائد الجيش اللبناني، الذي عُقد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأُعلن أيضاً أن أكثر من ١١ ٠٠٠ من الجنود المنتشرين في مختلف أفواج الحدود البرية سينتهون من تلقي التدريبات بحلول آذار/مارس ٢٠١٩، بما في ذلك التدريب على القتال، والإدارة المتكاملة للحدود، في مركز رفاق التدريبي في شرق لبنان. وتواصل السلطات اللبنانية العمل على معالجة الثغرات المتبقية لضمان أمن الحدود مع الجمهورية العربية السورية.

٦ - وبناء على الطلب المقدم من رئيس وزراء لبنان إلى الأمم المتحدة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تقدم فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة الدعم إلى البحرية اللبنانية لرصد حدود لبنان البحرية ونقاط الدخول إليه، بوسائل تشمل في جملة أمور، تنفيذ عمليات الاعتراض البحرية والمساعدة على منع الدخول للأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان عن طريق البحر بشكل غير مأذون به، وفقاً للفقرة ١٤ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت السفن التابعة لفرقة العمل البحرية أكثر من ٢ ٢٩٢ من إجراءات الاعتراض التي أدت إلى نحو ٦٤٩ عملية تفتيش قام بها سلاح البحرية اللبناني التابع للجيش اللبناني وإدارة الجمارك اللبنانية. ولم تؤد هذه الأنشطة إلى كشف أي محاولات للتهريب.